

نشاطات

دور الأمن العام ومهامه وشروط الانتساب إليه



الرائد يوسف البدوي محاضرا.

الجنسيات وتسهيل ذلك، ومرافقة رجال الدولة الاجانب القادمين الى لبنان والمحافظة عليهم في اثناء انتقالهم داخل الاراضي اللبنانية. اما المهتمات التقنية فاجزها الرائد البدوي باعطاء جوازات مرور، واصدار جوازات السفر اللبنانية، ومنح بطاقات الإقامة الموقته والدائمة، وتنظيم واصدار وثائق سفر اللاجئين الفلسطينيين في لبنان او الواردة من الخارج، ومنح سمات الدخول، والاشراف على كل المعاملات العائدة الى طلبات التجنس والاحوال الشخصية، ومرافقة رجال

التحقيقات العدلية ضمن حدود المخالفات المرتكبة ضد امن الدولة الداخلي والخارجي، مكافحة كل ما يمس الامن بمراقبة وملاحقة اعمال التخريب ودعاة الفوضى ومروجي الاشاعات المضرة بالامن، مكافحة الاحزاب المنحلة والجمعيات السرية والممنوعة، اعداد البلاغات والملاحقات المتعلقة بالبحث ومنع السفر ومنع الدخول، الاشراف على اعداد وتنفيذ التدابير الامنية والتنسيق الامني بمختلف الاهتمامات، المساهمة في مراقبة الحدود البرية والجوية والبحرية.

وتناول موضوع الرقابة، والسهر على حسن تطبيق احكام القوانين والانظمة التي ترعاها استنادا الى القوانين والصلاحيات التي نيظت بالامن العام. كذلك استعرض كيفية التعاطي مع الاجانب، لجهة تقديم التسهيلات التي تطلبها الجهات الخارجية حول الوفود والبعثات والدعوات والاجتماعات للزوار العرب والاجانب، وتنظيم اقامة الاجانب في كل ما يتعلق بدخولهم الى لبنان واقامتهم فيه وخروجهم منه، ومراقبة تنقلاتهم والسهر على حمايتهم، وتنسيق العلاقات مع البعثات الاجنبية في لبنان، والقيام بجمع مهمات الاتصال والارتباط بين السفارات والبعثات الديبلوماسية العربية والاجنبية والمنظمات الدولية والعربية في مجالات التدريب والدورات الدراسية في الخارج، وضبط حركة المسافرين القادمين والمغادرين من كل

حاضر رئيس شعبة التحقيق والاستقصاء في دائرة امن عام جبل لبنان الاولي الرائد يوسف البدوي عن "دور الامن العام، مهامه وشروط الانتساب الى المديرية العامة للامن العام برتبة ضابط ومفتش ثان ومأمور"، في معهد اده التقني - جبيل، بالتعاون مع جمعية اصدقاء قوى الامن. تحدث الرائد البدوي في حضور ممثل الجمعية عبدالله الرفاعي ومدير المعهد جوزف صليبا واساتذة وطلاب المعهد عن تاريخ تأسيس الامن العام والمدراء العاملين السابقين الذين تعاقبوا، شارحا الشروط والمستندات المطلوبة للتطوع. ودار نقاش بين الطلاب والمحاضر تمحور على دور الامن العام اللبناني، وتنسيقه مع الاجهزة الامنية الاخرى.

بداية، قدم الرائد البدوي لمحة تاريخية عن الامن العام منذ العام 1921، وصدور القرار رقم 1061 وموجبه انشئ الامن العام وسمي آنذاك "المكتب الاولي"، وصولا الى العام 1959 حيث صدر المرسوم التنظيمي الرقم 2873 اصبحت المديرية العامة للامن العام بموجبه تضم اضافة الى الادارة المركزية دوائر مناطقية وحدودية وبرية وبحرية. ثم عدّد المدراء العاملين الذين تعاقبوا على المديرية وهم: ادوار ابوجودة (1945 - 1948)، الامير فريد شهاب (1948 - 1958)، العميد توفيق جلبوط (1958 - 1965)، الاستاذ جوزف سلامة (1965 - 1971)، العميد الركن انطوان دحداح (1971 - 1977)، الامير فاروق ابي اللمع (1977 - 1982)، الاستاذ زاهي البستاني (1982 - 1984)، الدكتور جميل نعمة (1984 - 1988)، اللواء نديم لطيف (1988 - 1991)، الاستاذ ريمون روفال (1991 - 1998)، اللواء الركن جميل السيد (1998 - 2005)، اللواء الركن وفيق جزيني (2005 - 2010) الى المدير العام الحالي اللواء عباس ابراهيم الذي تسلم المسؤولية في العام 2011 ولا يزال.

وحدد الرائد البدوي مهمات الامن العام اللبناني، وبرزها: جمع المعلومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لصالح الحكومة، تقييم كل المعلومات في شتى الميادين وتحليلها واستثمارها، المساهمة في

الأمن العام في ورشة عمل في هولندا: إنفاذ القانون في الجرائم العابرة للحدود



الرائد زاهر يحيى يلقي مداخلته.



ورشة العمل في هولندا.

وكانت كلمات ومداخلات لبعض الوفود المشاركة، بينها مداخلة الخبير والمنسق الخاص لامن الوثائق الرائد زاهر يحيى عن دور المديرية العامة للامن العام المتطور في مجال مكافحة استخدام وثائق السفر المزورة ومنتحلي الشخصية، عارضا لبعض النماذج عن الحالات التي تم ضبطها واحصاءات عن جنسية المستندات المزورة واعدادها. ولاقت المداخلة الكثير من اهتمام الوفود المشاركة، كونها عرفتهم على العمل الممتاز والحرفي التي تقوم به المديرية في هذا المجال.

وتضمنت مداخلة خبير كشف التزوير الهولندي جيرتون بومهوف مشاريع الشرطة الملكية الهولندية لدعم الاجهزة اللبنانية في مجال امن الوثائق، بالتعاون مع مكتب المنظمة الدولية لتطوير سياسات الهجرة في بيروت ICMPD، بما فيها تنظيم دورات تدريبية وزيارات عمل ميدانية الى مقر الشرطة الملكية في امستردام. ورشة العمل كانت على قدر من الاهمية، كونها فتحت المجال للوفود المشاركة للتعرف الى نشاطات الشرطة والمنظمات الاوروبية والاجراءات المعتمدة منها في مكافحة تهريب الاشخاص ووسائلها، لاسيما عملية استخدام الوثائق المزورة في جرائم منظمة كهذه. كذلك اكدت ضرورة التعاون بين الدول من خلال تبادل معطياتها حول هذه الجرائم من خلال الـ Interpol والـ Europol، والتعاون ايضا مع الدول المعنية خارج نطاق الاتحاد الاوروبي.

على ان مشاركة المديرية العامة للامن العام في مؤتمرات كهذه غاية في الاهمية، لانها تظهر للوفود المشاركة مدى قدرة المديرية وحرفيتها في مراقبة المعابر الحدودية لمكافحة تهريب الاشخاص المزورين مستندات مزورة او اصلية ومنتحلي الشخصية. كذلك تسمح لوفود المديرية التي قد تشارك مستقبلا في المؤتمرات من التعرف الى اجراءات الاجهزة المشاركة المعتمدة في مكافحة جرائم مماثلة.

شاركت المديرية العامة للامن العام في ورشة عمل في هولندا، نظمتها المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة حول التعاون في مجال انفاذ القانون في شأن الجرائم العابرة للحدود ضمن سياق الهجرة، وفي اطار شركة التنقل (MP)، والاجندات المشتركة المتعلقة بالهجرة والتنقل (CAMM)، بالتعاون مع المركز الاوروبي لمكافحة تهريب المهاجرين (EMSC).

جرت الورشة التدريبية يومي 14 شباط و15 منه في قاعة مؤتمرات مبنى الشرطة الاوروبية Europol في مدينة لاهاي، في حضور ما يقارب 80 شخصا يمثلون دولا اوروبية وعربية: النمسا، بلغاريا، كرواتيا، فنلندا، فرنسا، المانيا، اليونان، هنغاريا، ايرلندا، ايطاليا، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مالطا، هولندا، بولونيا، البرتغال، رومانيا، سلوفاكيا، اسبانيا، السويد، المملكة المتحدة، ارمينيا، اذربيجان، بيلاروسيا، جورجيا، مالدوفيا، تونس، لبنان، الى ممثلين عن الشرطة الاوروبية Europol، والمنظمة الدولية لتطوير سياسات الهجرة ICMPD.

تمحور المؤتمر وورشة العمل حول موضوع تهريب المهاجرين لكونه من اكثر النشاطات انتشارا للجريمة المنظمة، والتي تعتبر اسواقا جنائية كبيرة ومبرمجة لاسيما ان احد اهم مكوناتها هو استخدام وثائق سفر مزورة او مزيفة، اضافة الى منتحلي الشخصية.

افتتح المؤتمر بكلمة ترحيب لممثل مركز الجريمة المنظمة في Europol جاري ليوكو، شدد فيها على اهمية "جهود الاتحاد الاوروبي للتصدي ومواجهة مكافحة جرائم تهريب الاشخاص واستخدام الوثائق المزورة والمزيفة وانتحال الهوية، لكون هذه الجرائم تعتبر تحديا كبيرا لامن المطار الحدودية. كل ذلك في اطار التعاون الرئيسي مع البلدان الافريقية والشرقية ذات الصلة على طرق الهجرة الرئيسية".